العرب
الخميس 2019/12/05
السنة 42 العدد 11549

محاولات تأمين حاجات اليوم بأي ثمن

مسقط تحاول تخفيف الاختلالات المالية بإدراج شركة النفط الحكومية

الشركة تخطط لبيع حصة تصل إلى 25 بالمئة في 2020

أعلنت عُمان أنها تعكف على استكمال خطوات إدراج شركة النفط الحكومية في البورصة في مسعى لتحقيق عدة أهداف عبر خصخصة بعض الكيانات العاملة في مجال الطاقة، بينها توفير سيولة مالية لخفض عجز الموازنة وزيادة كفاءة إدارة تلك الشركات ورفع معايير الشفافية.

دبي - كشفت سلطنة عمان، الأربعاء، أنها ستقوم بعملية طرح عام أولي لأسهم شركة النفط الحكومية بحلول نهاية العام المقبل.

وستصبح شركة العمانية ثاني شركة نفط في منطقة الخليج تجمع سيولة بهذه الوسيلة بعد الإدراج العام الأولي المزمع لشركة أرامكو السعودية في وقت لاحق من الشهر الجاري للمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

وفي تصريحات للصحافيين خلال مؤتمر بدبي تنظمه جمعية الخليج للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا)، قال وزير النفط العماني محمد الرمحي إن "شركة النفط العمانية المملوكة للدولة تتوقع إدراج ما بين 20 و25 بالمئة في طرح عام أولي بحلول نهاية 2020".

وأضاف إن "المستشارين الماليين للصفقة تم تعيينهم بالفعل"، لكنه لم يذكر اسم أي من المستشارين أو قيمة الشركة.

وتسعى مسقط لجمع سيولة من بيع أصول في الشركات الحكومية لأن تراجع أسعار النفط دفعها لمراكمة ديون على مدار السنوات الأخيرة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عجز الموازنة للدولة الخليجية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بلغ 1.55 مليار ريال (4 مليارات دولار).

وإلى جانب عملية الطرح، أكد الرمحي أن بلاده تدرس دعوة شركاء استراتيجيين للاستثمار في الشركة.

كما كشف أن بلاده تخطط لاستثمار أكثر من عشرين مليار دولار في عمليات المصب خلال السنوات الخمس المقبلة.

ومن الواضح أن عين الحكومة العمانية تتجه صوب الاستفادة من صناعة البتروكيماويات أسوة بجيرانها في منطقة الخليج وخاصة السعودية والإمارات اللتان وضعتا استراتيجية طويلة المدى للتوسع في هذا المضمار.

وانتقلت مسقط في ديسمبر الماضي إلى الخطوات التنفيذية في طريق خطط دمج شركتي النفط العمانية والنفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك) في كيان واحد.

ويقول المسؤولون إن تأسيس شركة توحد أعمال قطاع النفط سيسهم في تحقيق تطلعات الحكومة إلى زيادة العوائد مع رفع الكفاءة التشغيلية وتقليص ما أمكن من النفقات في السنوات المقبلة.

ويرى محللون أن مساعي مسقط بيع أسهم شركة النفط المملوكة للدولة قد تساعدها في الخروج تدريجيا من أزمتها المالية والابتعاد عن التفكير في اللجوء إلى الأسواق الدولية للاقتراض مرة أخرى في المستقبل.

زينة رزق

الخصخصة تساعد على تقليص عجز الموازنة لكنها ليست حلا

ونسبت وكالة رويترز لمديرة أنشطة إدارة أصول الدخل الثابت لدى أرقام كابيتال في دبي زينة رزق قولها إن "الخصخصة تساعد على تقليص عجز الموازنة دون زيادة مستوى الدين لكنها ليست حلا".

وأوضحت أنه من الضروري أن تقوم الحكومة العمانية بإجراء إصلاحات لوضع الاقتصاد على مسار مستدام.

وتمتلك شركة النفط العمانية فعليا أسهما في مصفاة بهارات في الهند بطاقة إنتاج تقدر بنحو 120 ألف برميل يوميا، وأسهما أخرى في شركة مول النمساوية للتكرير.

ويعتمد الاقتصاد العماني بشدة على الهيدروكربونات، إذ تشكل منتجات النفط والغاز 35 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و60 بالمئة من الصادرات و70 بالمئة من الإيرادات المالية.

وتتوقع ستاندرد آند بورز غلوبال للتصنيفات في تقرير صدر حديثا أن يرتفع إنتاج عُمان من النفط الخام تدريجيا بداية من العام المقبل ليبلغ 1.1 مليون برميل يوميا بحلول 2022 من حوالي 0.97 مليون برميل يوميا هذا العام.

وكانت مسقط قد أعلنت في أبريل 2017 عن خطط لطرح أسهم بعض شركات الطاقة المملوكة للدولة والعاملة في قطاع المصب للاكتتاب العام، بهدف تخفيف الضغوط المالية الناجمة عن تراجع عوائد صادرات النفط.

وحددت مسقط بالفعل الخطوط العريضة لخططها الرامية إلى بيع أصول حكومية، في ظل سعيها للتأقلم مع عجز الموازنة عقب هبوط أسعار النفط الذي أثر على إيراداتها.

أسواق النفط تترقب بحذر قرار أوبك+

تتجه أنظار أسواق النفط العالمية إلى العاصمة النمساوية فيينا حيث اجتماع تحالف منظمة أوبك قبل اجتماع مع منتجين خارجها والمعروف بأوبك بلس لوضع اللمسات النهائية على خطط خفض الإنتاج، وسط اتساع الترجيحات بإقرار خفض أكبر تقوده السعودية.

لندن – تترقب أسواق النفط العالمية اجتماع دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) اليوم الخميس، وسط حذر بشأن اتفاقية خفض الإنتاج وآليات الحفاظ على استقرار السوق النفطية وتحديات تراجع الطلب العالمي.

وتتأهب أوبك لزيادة تخفيضات إنتاج النفط ولكنها لا زالت تحتاج إلى الاتفاق مع حلفاء مثل روسيا على تفاصيل اتفاق لدعم أسعار النفط وقبل تخمة في المعروض تلوح في الأفق في العام المقبل.

ويعقد وزراء الطاقة في المنظمة اجتماعا في فيينا يعقبه اجتماع مع روسيا وغيرها ضمن مجموعة تعرف بأوبك+ غدا الجمعة.

وتتجه توقعات المحللين صوب تعميق اتفاق خفض الإنتاج لأكثر من 1.2 مليون برميل يوميا أو إقرار خفض إضافي لما بعد مارس الماضي، بغرض الحفاظ مستويات الأسعار الحالية والمقبولة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين.

ويقول الخبير النفطي أحمد حسن كرم إن كل التوقعات لأسعار النفط للعام القادم ترى بأن المعدلات الحالية للأسعار ستظل على ماهي عليه، كونها هي المرغوبة للجميع من المنتجين الكبار والمستهلكين.

ونسبت وكالة الأناضول لكرم ترجيحه استمرارية تمديد اتفاق أعضاء أوبك لفترة أطول في اجتماعها القادم، حتى تستمر أسعار النفط متوازنة كما هي الآن.

وذكر الخبير الكويتي أن أسواق النفط مع الوقت باتت تتأثر بشكل كبير بالقرارات والعوامل الأميركية، خاصة الحرب التجارية مع الصين التي باتت أحد أكبر العوامل التي تؤثر على أسعار النفط.

وتقلص أوبك+ الإنتاج منذ 2017 للتصدي لفائض في الإمدادات ناجم عن ازدهار الإنتاج في الولايات المتحدة التي أضحت أكبر منتج للنفط في العالم وهي لا تشارك في التخفيضات.

وتوقع محمد زيدان، خبير أسواق النفط، أن بعض التصريحات تشير إلى إمكانية زيادة خفض الإنتاج اليومي لأوبك والمنتجين المستقلين لما بعد مارس المقبل إذا لزم الأمر.

وأشار زيدان إلى أن خيار تمديد اتفاقية خفض الإنتاج لتحالف (أوبك+) مطروح حسب معطيات السوق الحالية.

وحول توقعات الأسعار العام المقبل، قال "قد يكون من الصعب توقع الأسعار في الوقت الراهن بسبب العديد من المخاطر التي تحيط بالأسواق، سواء الحرب التجارية، وتباطؤ الاقتصاديات الكبرى بشكل عام، ومدى التزام أعضاء أوبك+ بخفض الإنتاج".

ورجح أن تبلغ أسعار النفط لخام تكساس الأميركي ما بين 60 و50 دولارا للبرميل في النصف الأول من العام القادم في ظل العوامل الحالية.

ومنتصف أكتوبر الماضي، قال الأمين العام لأوبك محمد باركيندو، إن تحالف أوبك+ ملتزم بالحفاظ على استقرار سوق النفط بعد 2020، رغم مؤشرات تراجع الطلب على الخام.

وتهدد زيادة في الإنتاج من دول خارج أوبك مثل البرازيل والنرويج بتفاقم التخمة في المعروض في العام المقبل.

وأثارت تحركات منظمة أوبك في السابق غضب الرئيس الأميريكي دونالد ترامب الذي طالب مرارا السعودية، أكبر منتج في المنظمة، بخفض أسعار النفط إذا كانت الرياض تريد الحصول على دعم عسكري من واشنطن في مواجهة إيران.

وتحتاج السعودية لأسعار نفط أعلى لدعم إيرادات الموازنة وبيع الأسهم المزمع لشركة النفط العملاقة المملوكة للدولة أرامكو والتي من المقرر تسعيرها اليوم الخميس.

ودعمت تحركات أوبك أسعار الخام ما بين 50 و75 دولارا للبرميل تقريبا على مدى العام الفائت وجرى تداول النفط عند 61 دولارا اليوم.

أحمد حسن كرم

الأسعار الحالية مرغوبة من المنتجين الكبار والمستهلكين

وقبل يوم من الإجتماع، قال وزير الطاقة العراقي ثامر الغضبان إن التخفيضات الجديدة قد تصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا، بينما قالت مصادر في أوبك إن الرياض تضغط على العراق ونيجيريا العضوين في أوبك لتحسين امتثالهما للحصص ما قد يتيح خفض 400 ألف برميل إضافية.

ولم توافق روسيا غير العضو في المنظمة بعد على تمديد التخفيضات أو زيادتها عن المستوى الحالي الذي تعهدت به ويبلغ 228 ألف برميل يوميا، إذ تقول الشركات الروسية إنها تجد صعوبة في خفض الإنتاج خلال أشهر الشتاء بسبب انخفاض درجات الحرارة.

وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، الثلاثاء، إن بلاده "لم تضع اللمسات النهائية بعد على موقفها" مضيفا "دعونا ننتظر... لكنني أعتقد أن الاجتماع، كالعادة، سيكون ذا طبيعة بناءة".

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير، حدوث وفرة ضخمة في المعروض النفطي خلال النصف الأول من العام المقبل، وهو ما يمثل تحدّيا كبيرا، وفق محللي أسواق الطاقة، لتحالف أوبك+ خلال الاجتماع المرتقب.

العراق يلجأ لاستيراد القمح رغم الحصاد القياسي

اعتبر محللون لجوء العراق لاستيراد القمح بعد أشهر من إعلان الاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤشرا على التخبط الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد في ظل فوضى وخراب القطاعات الاقتصادية منذ عام 2003 أدت إلى انتفاضة شعبية على السياسات الحكومية الفاشلة.

بغداد – كشف العراق، الأربعاء، أنه يخطط لشراء كمية من القمح العام المقبل لتفادي أي عجز محتمل في هذه المادة في السوق المحلية.

ويخطط المستورد الكبير للقمح في الشرق الأوسط للحصول على نحو 750 ألف طن من القمح من الأسواق الدولية.

ويأتي الإعلان في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة في بغداد أن الاحتجاجات في أنحاء البلاد، والتي امتدت إلى ميناء هام لا تعطل أي شحنات حتى الآن.

ويحتاج العراق ما بين 4.5 مليون و5 ملايين طن من القمح سنويا لبرنامج دعم الغذاء. ويخلط قمحا محليا مع حبوب من أستراليا وكندا والولايات المتحدة.

وفي إشارة إلى هدف استيراد شحنات من القمح في عام 2020، قال حسنين الزبيدي الرئيس الجديد للشركة العامة لتجارة الحبوب لوكالة رويترز إن هذا "ضمن ميزانيتنا التخطيطية للعام المقبل".

حسنين الزبيدي

نخطط لشراء حوالي 750 ألف طن من القمح العام المقبل

وأوضح الزبيدي، الذي تولى المنصب كرئيس لمشتري الحبوب الحكومي في أكتوبر الماضي، أن بلاده لديها حاليا نحو 1.2 مليون طن من احتياطيات القمح الاستراتيجية، وهو ما يكفي لمدة ثلاثة أشهر.

وحل الزبيدي محل نعيم المكصوصي بعد أسبوع من اندلاع احتجاجات ضد الحكومة والمطالبة بالقضاء على الفساد. وقد امتدت الاحتجاجات، التي قتل فيها حوالي 400 متظاهر، إلى ميناء أم قصر المطل على الخليج.

لكن الزبيدي أشار إلى أن الشحنات يجري تفريغها بصورة طبيعية. وقال "لا توجد لدينا مشاكل حاليا في عملية تفريغ حمولات الحنطة (القمح) والأرز على متن البواخر في الموانئ العراقية".

ويستقبل ميناء أم قصر واردات من الحبوب والزيوت النباتية وشحنات سكر إلى بلد شديد الاعتماد على الأغذية المستوردة.

وأكد الزبيدي أن العراق، الذي لديه احتياطيات استراتيجية من الأرز تكفي لمدة شهرين، وقع عقدا الأسبوع الماضي لشراء 120 ألف طن من الأرز الفيتنامي. وقال إنه من المتوقع أن تبلغ مشتريات البلاد من الأرز من المزارعين المحليين 667 ألف طن هذا الموسم.

واللافت أن الحكومة اشترت عدة أطنان من القمح المحلي في موسم الحصاد الحالي، في قفزة كبيرة عن مستويات الإنتاج منذ عقود طويلة.

وأعلن وزير التجارة محمد هاشم العاني في ذلك القوت أن الحكومة اشترت قرابة أربعة ملايين طن من القمح من المزارعين المحليين وأنها ستحقق الاكتفاء الذاتي من ذلك المحصول الاستراتيجي.

وتطرح الشركة العامة لتجارة الحبوب، التي تتبع وزارة التجارة، مناقصات دولية بشكل دوري لاستيراد القمح والأرز من أجل برنامج دعم الغذاء الذي يغطي الطحين وزيت الطعام والأرز والسكر وحليب الأطفال.

المحصول المحلي لا يكفي

وأشاعت كمية الأمطار القياسية التي تساقطت في البلاد هذا الموسم حالة من التفاؤل بين المزارعين، الذين سارعوا إلى زراعة مساحات شاسعة، لم يكن يزرع بعضها بالحبوب في المواسم الماضية بسبب حالات الجفاف.

لكن فرحة الكثير من المزارعين انقلبت إلى حالة من الاحباط بعد اندلاع مئات الحرائق الكبرى.

وتركزت الحرائق في المحافظات التي كانت تخضع لسيطرة تنظيم داعش وهي نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى وأجزاء من محافظة كركوك.

ورغم التحقيقات الكثيرة، ظل الجدل دائرا حول أسباب الحرائق التي توزعت بين أعمال تخريب من قبل فلول تنظيم داعش وجرائم انتقامية وحالات تماس كهربائي أو شرارات من معدات الحصاد المتهالكة.

ولا يزال الجدل يدور بشأن النكبة التي تعرض لها المزارعون، بعد أن اقترض الكثير منهم أموالا لاستثمار الظروف المناخية المواتية والأمطار الغزيرة.